

لمن تأمل انتهى كلامه واقول انما الذي لا ينهض عنه ما ذكره هو  
 من الاشارة اذ حيث كان الابتداء الرسمي داخل في الحديث وان  
 لم يكن على سبيل التعمين وكان جمعه مع اللفظي الترتيبا وجرت  
 عادة المتكلمين به تديبا وحديثا فلا ينبغي تركه لبطل هذه  
 الاشارة التي ما هو معلوم من خارجها الاثواب فيها بخلاف  
 ما ذكرناه من التواضع ففيه ثواب اعظم من ثواب الجمع لا ريب  
 فسأخ العبد عن الوجه اليه ونهض الهمزة على الترتيب وتوله من  
 الضمنية صوابه من الهمزة الضمنية الحال المتعلقة بالهمز  
 اعني الكون هضما كما ان العالمة الحال المتعلقة بالعالمة اعني  
 الكون عالما ونحن لم نجعل العلة الكون هضما بل نفس هض  
 الهمزة فان اجاب بتجوزا وتقدر قلنا لا حاجة لها بحجج لك  
 مع انه خلاف الاختصاص ثم قال المعترض ايضا ما يفسد  
 ومع ذلك فالباقي فتوله بان الهمزة المتعدية وهو باطل لانه  
 لا محالة والسببية بمنزلة قطعا من الامور ذوات البال فان اريد انه ليس من مهمات  
 لام العلة للتركه فهي ما علة ذوات البال منع بان الامر ذوات البال في الحديث تارة فيعم كل هو  
 ثمانية للتركه وهو باطل هو الاثراد واما علة العلة وبطلانه ظاهرا البيان لعدم القيام  
 الكلام فتأمل بالانصاف وعلينا معنى السلام انتهى كلامه  
 واقول كونها للتعدية للترك او الهمزة لا يشهدهما عاقل تقدم  
 صحته فلا ينبغي التعرض له ولو على سبيل توسيع دائرة هذ  
 الاعتراض وتوحيها للسببية المتعلقة بالترك غير مرد لنا انما  
 هي السببية المتعلقة بالهمز والمعنى تركهما انتهى نفسه  
 بان

بان تالفه الهم والكلام بذلك في غاية الالتيام فكيف يجعل عدم  
 صحته لا يحتاج لبيان ولا ينبغي ان كونها علة للعلة وهي هضما  
 يقتضي تعلتها بالعلة فهو غير كونها بمنزلة لام العلة هو  
 للترك المقتضى لتعلقها به لانه تسم مندرج تحته كما هو  
 صريح عبارته وتوجع الى المقصود فنقول مقتضى الترتيب  
 الوضعي في ولاسيما ان يبحث فيها اولاً عن الوراثة من حيث  
 كونها اعتراضية وغيره مما يأتي ثم عن الامن حيث جواز حذفها  
 وعدمه وغيرهما مما يأتي ثم عن من من حيث الاعراب وغيره  
 ثم عن ما من حيث كونها موصولة او نكرة او زائدة وغيره ثم  
 عن مجزوء ولاسيما وهل هو من ادوات الاستثنا ثم عن الاسم  
 الواقع بعدها من حيث اعرابه وحلول الجملة محلله وعدمه  
 والمتم خالف هذا الترتيب نكاه لانه تصدده البيان على  
 اى وجه كان او انه اهتم بها قدمه على غيره بحسب ما ظهر  
 له يتامل واخصل بالبحث الاول ولنتكلم عليه فنقول  
 قدر بعض مشايخنا ان الواو في ولاسيما اعتراضية وتقول  
 بفضل الهم هو غير متعين اذ لا مانع من جعلها للحال  
 وجملة لا سيما كذا حال من الاسم الواقع قبل ولاسيما فيكون  
 مجملها نصبا ابدا فاذا قلت ساد العلماء ولاسيما زيد هذ  
 جملة لا سيما زيد حال من العلماء والمعنى ساد والحال انه  
 لا مثل زيد موجود فيهم اي لا مثل في السيادة او في العلم  
 وهما متلازمان اذ المعنى ساد والعلم لهم لانه تحقيقا لتعليق

بنا على ما ذكره  
 الاعتراض في اخر الكلام  
 صح